# تحديات النمو الاقتصادي في العراق في ظل الهيمنة الريعية الواقع الحالي والمستقبل

**م. سعد نوري الحمداني**
**كلية الإدارة والاقتصاد**
**جامعة الفلوجة**
saad.noori@uofallujah.edu.iq

**المستخلص:**

لقد خلف النموذج التنموي القائم على الريع النفطي في تمويل الموازنة والاقتصاد جملة من التحديات والاختلالات الهيكلية التي اعاقت فرص البلد في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، فهو لايزال اقتصاد احادي الجانب على الرغم من توفر موارد متنوعة فيه إلا أنه لم يكن هناك تطوراً ملحوظاً في مختلف قطاعاته، وعليه يسعى البحث إلى رصد ملامح الاختلال الاقتصادي الكلي الذي خلفه الاتكال المفرط على الايرادات النفطية خلال العقود الماضية، من اجل الوصول الى نمو اقتصادي مقبول، لذلك تبرز أهمية تطبيق سياسات اقتصادية فعالة وكفؤة لتطوير قطاعاته الاخرى في ظل تحديات النمو الاقتصادي في العراق، من اجل النهوض بواقع جديد بعيداً عن دورات الرواج والكساد النفطي، وقدم البحث مقترحات عديدة منها ضرورة العمل على تطوير مؤسسات الدولة وتحديث أساليب العمل من خلال القيام بعملية التحول من الاقتصاد الاحادي الجانب إلى المتعدد، ليكون له دور اكبر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة، والقضاء على البطالة.

**الكلمات المفتاحية:** الريع، النمو، الناتج المحلي الاجمالي.

# The challenges of Economic Growth in Iraq in light of the Rentier Hegemony: Current and Future realities

Lecturer: Saad Noori Alhamdany
College of Administration and Economics
University of Fallujah

## Abstract:

The development model based on the oil rents in financing the budget and the economy left behind several challenges and structural imbalances that hindered the country's chances of achieving sustainable economic development. As it is still a unilateral economy despite the availability of various resources in it, but there was no significant development in its various sectors, and accordingly, The research seeks to monitor the features of the total economic imbalance left by excessive dependence on oil revenues during the past decades to reach acceptable economic growth. Therefore the importance of applying effective and efficient economic policies to diversify its other sectors in light of economic growth challenges in Iraq, to advance a new reality away from the booms and oil recessions. The research presented several proposals, including the necessity of working to develop state institutions and modernizing work methods through carrying out the transformation process from the unilateral to the

diversified and multiple economy so that it has a greater role in economic activity and thus improving living standards and eliminating unemployment.
**Keywords**: Rent, Growth, Gross Domestic Product (GDP).

**المقدمة**

يعاني العراق من أزمة اقتصادية كبيرة نتيجة الفساد المالي والإداري منذ عام 2003، وهبوط اسعار النفط في عام 2014، واندلعت احتجاجات في بعض مدن وسط وجنوب العراق ضد الفساد والبطالة والفقر والنخب السياسية وارتفاع معدلات التضخم والبنية التحتية المتهالكة والنظام المصرفي غير الكفؤ وغياب استراتيجية التنويع الاقتصادي سواء في الإنتاج أو التجارة الخارجية، وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر والتوترات الجغرافية-السياسية في ظل اضطراب الوضع السياسي والامني، وحدوث قلاقل اجتماعية في سياق ضعف الخدمات العامة انعكست سلبًا على شؤون البلاد حكومةً وشعبًا، وان ايجاد استراتيجية مناسبة في المالية العامة يمكن تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، فالاقتصاد العراقي ريعي يعتمد النفط في ظل غياب الاستثمار والإنتاج وإن الضغوط المالية التي يشهدها العراق والتي بدت معالمها واضحة في سنة 2015 وضمن توقعات مستمرة بانخفاض في إيرادات النفط بسبب تدني أسعاره مع الأخذ في الحسبان صعوبة الحكومة في تقليص الإنفاق الحكومي ومع تزايد حاجة الحكومة لمزيد من الإنفاق العسكري والأمني، والحاجة الماسة للمساعدات الحكومية الإنسانية للمهاجرين والنازحين لذا ارتفع العجز الحكومي ليصل 17% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، أما نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد استمر بالانخفاض لتصل نسبته 5.1% في عام 2012، وليبلغ 1.3% في عام 2013، وبنسبة 2.8-% في عام 2014، وبنسبة 6.5-% في عام 2015، وبنسبة 7.8-% في عام 2016، وبدأت بالتعافي في عام 2017 و2018 بنسبة (2.1-4.9%) على التوالي، ويتنبأ بانخفاض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.5-% في عام 2021، ونظراً لضعف تنفيذ عمليات إعادة الإعمار الذي تجاوز 100 مليار دولار جزاء العمليات العسكرية وانكمش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنحو 0.6%، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 0.8% في عام 2018 كما يتوقع أن يصل النمو في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى 5.5% في عام 2020، ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط قليلاً، مما يخفض النمو الإجمالي إلى 2.5% في المتوسط حتى عام 2023، بسبب محدودية قدرة الحكومة العراقية على تعبئة الاستثمار في القطاع النفطي.

أن هذه المعوقات شكلت تحديات كبيرة تواجه عملية بناء الاقتصاد ومعرقلة لعملية التنمية والاصلاح التي هدفت اليها الحكومة مؤخراً، وإن بناء سيناريوهات لمستقبل الاقتصاد العراقي لا بد من الأخذ في الحسبان توقعات سوق النفط واستغلال ايراداتها بالشكل الامثل، وإن وجود رؤية اقتصادية واضحة لشكل النظام الاقتصادي المستقبلي أمر ضروري للغاية كطريقة لنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية والاستقرار التام، وبالتالي ستبقى إعادة الإعمار بمثابة مخاطر تصاعدية بالنسبة للنمو (وليس في خط الأساس) نظرا لاستمرار حالة عدم اليقين حول كيفية سير العملية، ومن هنا سيتم التركيز على أهم الآليات اللازمة لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي من اجل رفع مستوى النمو والتنمية الاقتصادية في العراق، يمكن أن ترسم من خلاله سياسة اقتصادية تتبنى الاستثمار لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي في ظل ريعته وأحادية الإنتاج

والتصدير وتمويل الموازنة وتخفيض المديونية الخارجية، وتقليل عجز الموازنة وتحقيق التوازن التجاري مع العالم الخارجي.

**مشكلة البحث:** ان الاقتصاد العراقي يمتلك موارد بشرية ومالية هائلة، لكنه لا يزال يعاني من عدم قدرته على اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل نتيجة الى الصعوبات والتحديات التي يواجها، مما انعكس سلباً على إجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق، ومع وجود تقلب في اسعار النفط وانخفاض عائداتها دون تطبيق اصلاحات هيكلية مستمرة، سبب في اختلال نموها في ظل الاقتصاد الريعي الاحادي والذي يفتقر إلى القدرة على التجديد والمرونة السياسية مما أثر بصورة سلبية على مسار النمو الاقتصادي في العراق، الأمر الذي يطرح التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تسهم تحديات النمو الاقتصادي في التغلب على الاقتصاد الريعي الاحادي من خلال تنويع مصادر الدخل والاصلاح الهيكلي لمختلف القطاعات الاقتصادية في العراق؟

**هدف البحث:** يهدف البحث الحالي إلى التعرف على مدى خطورة الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة في سبيل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العراق ومن ثم اتباع اليات فعالة تمكنها من تطبيق سياسة التنويع والاصلاح الهيكلي في الاقتصاد العراقي للتغلب على الازمات التي يعاني منها العراق.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان تبني استراتيجية واضحة المعالم على مستوى الاقتصاد العراقي تترك اثرا ايجابياً وفعالاً من خلال اسهاماته في تقليل نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي).

**أهمية البحث:** تأتي في بيان أهم الاليات اللازمة لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الريع النفطي (أحادي الجانب)، واستغلال ايرادات النفط، بالشكل الامثل من اجل رفع مستوى النمو والتنمية الاقتصادية في العراق.

**منهج البحث:** استخدم البحث المنهج الوصفي والتحليلي في معرفة تحديات النمو الاقتصادي في العراق وسبل معالجته في ظل ما يشهده من اقتصاد ريعي.

**الدراسات السابقة:**

١. دراسة (ابراهيم والوائلي، ٢٠١٩) بعنوان: "الواقع الريعي للاقتصاد العراقي"، أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات كبيرة وتدمير في البنى التحتية نتيجة الظروف التي مر بها فهو لايزال اقتصاد احادي الجانب على الرغم من توفر موارد عديدة ومتنوعة فيه لذلك يجب الاعتماد على اليات وسياسات اصلاحية ذات رؤى مستقبليه متعددة جوانب من اجل الوصول الى نمو اقتصادي مقبول وتوصل الباحثان الى جملة من النتائج ابرزها هو ان النفط يمثل الممول الرئيس للموازنة العامة في العرق، اذ بلغت الايرادات النفطية اكثر من (98%) بينما مساهمة الصادرات النفطية بلغت اكثر من (99%) وعدم الاستفادة منها في تطوير القطاعات الصناعية والخدمية لتوسيع القاعدة الانتاجية لتنويع مصادر الناتج المحلي.

٢. دراسة (ال طعمة، ٢٠١٩) بعنوان: "الاقتصاد وقيود المورد النفطي في العراق ابعاد التأثير ومقاربات التغيير"، اصبح في العراق قضية الاصلاح الاقتصادي ضرورة استراتيجية وليست خياراً، نظراً لتصاعد الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية ضد الهدر المالي واتساع مظاهر الفساد المالي والإداري التي برزت اثاره بعد انهيار اسعار النفط العالمية إلى دون 40 دولار للبرميل عام

2015، وعليه اعتمدت الدراسة إلى تفكيك ابرز تلك الاختلالات من خلال الزام الحكومة العراقية على اتخاذ مجموعة من الاصلاحات لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تعاني منها هياكل الدولة وكبح الفساد ومحاربة الترهل فيها.

٣. دراسة (شمس الدين، ٢٠١٦) بعنوان: "مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد"، تهدف الدراسة في بحث علاقة الاقتصاد الريعي مع الحكومة لتثبيت عملية الحكم الرشيد فالغاية منه هي تحقيق المصالح العليا للمجتمع وتطوير مؤسسات الدولة، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها: الحكم الرشيد يسعى الى تحقيق تغيير جذري في اسلوب إدارة الاعمال، فهو يطالب الاخذ بعين الاعتبار ترابطات مستويات النشاط في تخطيط النظام على هيئة سليمة من خلال وضع مجموعة من القواعد التي تهدف الى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة والتنسيق والتكامل والوئام.

٤. دراسة (حافظ، ٢٠١٥) بعنوان: "دولة الريع وبناء الديمقراطية العراق أنموذجا"، تهدف الدراسة الى البحث في تحول الدول النفطية والعراق منها خصوصاً الى دول ريعية وتأثير ذلك في سلوكها السياسي والاقتصادي لا سيما في مجال بناء الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى ان الثروة النفطية تنزع الى تقليص النمو الاقتصادي وتزيد من العنف والحروب الاهلية وميلها للإقدام على المغامرة خارج حدودها وتفشي الفساد، الامر الذي يتطلب دوراً اوسع للدولة من خلال بناء قيم راسخة تقوم على الفصل بين السلطات ووجود مجلس نواب قوي قادر على التشريع ومراقبة الحكومة ومحاسبتها وتبني اقتصاد متنوع يشارك فيها جميع فئات المجتمع.

٥. دراسة (Abdulsattar, 2012) بعنوان: Development challengesfor Iraqi Economy هدفت إلى التعرف على واقع الاقتصاد العراقي وأهم التحديات والمشاكل التي واجهته بعد 2003 والتي تسببت باختلالات هيكلية أدت إلى تدني مستويات التنمية، ومن ثم امكانية وضع الحلول اللازمة لها ومن ثم خلق فرص عمل وتنوع في الناتج المحلي الاجمالي وتوصلت الدراسة الى القدرة المحدودة للاقتصاد العراقي على الاستثمار وتوقف معظم نشاطات الاقتصاد، مما انعكس سلباً على الوضع المعيشي للمواطن واستمرار التبعية والانكشاف على الخارج.

بهذا يعد البحث الحالي امتداداً للدراسات السابقة التي ساهمت في تحديد توجهاتها وبنائها النظري ومقاييسها، وتمثلت جوانب الفائدة من الدراسات السابقة في توجيه البحث الحالي لاختيار للوصول إلى أهدافها وكما يأتي:

أ. أسهم الإمعان في متغيرات الدراسات السابقة في تحديد نقطة البدء لانطلاق البحث الحالي بوصفه البداية لما انتهت إليه الدراسات السابقة كونها تحظى بأهمية بالغة في تخفيض معدلات التضخم والبطالة وتشجيع الإنتاج المحلي وتوظيفه بما يخدم المجتمع العراقي.

ب. تعميق الفهم في موضوع البحث من خلال الاطلاع على إسهامات الباحثين في مجال الواقع الريعي للاقتصاد العراقي، واعتماد سياسات اصلاحية لتنويعه مع رؤية مستقبلية في تغيير النظام السياسي وتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في ظل تحديات النمو المستدام الذي يشهده العراق مستقبلاً.

## المحور الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجه

**أولاً. مفهوم النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، ويعمل النمو الاقتصادي على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات

الكلية كالناتج المحلي بما يحقق معدلاً مرتفعا في الاشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، اذ يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان اكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك اكثر من الادخار، وتزداد الاستيرادات اكثر من الصادرات (الاخرس، ٢٠٠٥: ٥٩)، بهذا أن مفتاح النمو الاقتصادي يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار المخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله الحصول على المزيد من التكنولوجيا، أذ أن المهم ليس هو التوفير الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الاهم هو حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير (الشربيني، ١٩٩٨: ٢٨)، كما يعرف النمو الاقتصادي "بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة" (عجيمة، ٢٠٠٦: ٧٢).

كما أن اغلب الاقتصاديات النمو الحديثة تركز على الاستثمارات العامة والخاصة في رأس المال البشري، الامر الذي يساعد على توفير الوفورات الاقتصادية والاثار الخارجية الايجابية، الذي سيساهم في رفع إنتاجية كل عوامل الإنتاج ومن اهمها العمل التي تعد مخرجات الاستثمار في البشر مما يمنع تقليل الإنتاجية الحدية لكل عوامل الإنتاج من خلال عدم زيادة معامل رأس المال، الذي بدوره يؤدي إلى عدم حصول ركود في النمو الاقتصادي على المدى الطويل (داغر، ٢٠٠٧: ٢٩٩).

ويهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً أو خارجياً، وعليه يعتمد النمو على المؤشر GDP وعلى المستويين الوطني والفردي ويرتبط بالعوامل المباشرة والأكثر أهمية في هذا المؤشر "مثل الموارد البشرية ورؤوس الأموال والتحول التكنولوجي وحصيلة الصادرات والمنح والهبات" أي بكل ما يسهم في زيادة الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، ويعد الاخير "أي هذا المتوسط" أكثر قبولاً للدلالة على أن هناك سلعاً وخدمات أكثر لكل فرد في مجتمع ما، أي أن النمو يتحقق ويتجسد في ارتفاع مستويات المعيشة، وقد تعدد مقاييس النمو الاقتصادي إلا أن أكثر المقاييس استخداما هو(معروف، ٢٠٠٥: ٣٤٧):

معدل نمو السكان - معدل نمو الدخل القومي = معدل النمو الاقتصادي

بهذا يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عملية توسعية في الموارد البشرية ورأس المال والتكنولوجيا من خلال قياس مؤشرات النمو في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

**ثانياً. تحديات النمو في الاقتصاد العراقي والسيناريوهات المستقبلية**: يعيش الاقتصاد العراقي منذ سنوات تحت تأثير صدمة هبوط اسعار النفط وتداعيات تراجع الايرادات الريعية عن المستويات التي تطبع عليها الاقتصاد والانفاق الحكومي العام بصنفيه (الجاري والاستثماري)، ويتسع مأزق الاقتصاد الوطني مع استمرار موجات التذبذب والهبوط السعري في اسعار النفط الخام وعجز الحكومة عن تأمين موارد مالية بديلة للنفط من جهة وضغط وترشيد النفقات الحكومية من جهة اخرى، وقد الزم الواقع الاقتصادي الجديد التفتيش عن موارد مالية بديلة تفادياً لانزلاق الاقتصاد العراقي إلى الهاوية، وإن من أهم ما يجب التركيز عليه لبناء سيناريوهات للاقتصاد العراقي وفق الحالة المتشائمة والحالة المتفائلة الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

١. **التحديات المؤسساتية:** استمرار الإخفاق في إخضاع الإدارة الحكومية لمنطق الحساب الاقتصادي السليم ولمبادئ التصرف الكفوء بالموارد العامة في إطار كلي، مع ضعف اهتمام الإدارة

الاقتصادية بتنوع البنية الإنتاجية للاقتصاد، وكذلك تدني إنتاجية القوى العاملة، وتعمق ظاهرة الفساد وانتقالها من ظاهرة سلوكية مرتبطة بفئات معينة الى بنية مؤسسية متكاملة ومترابطة ترسخت جذورها لخدمة مصالح معيقة لعملية التنمية، وتحول الفساد إلى مصدر لاستنزاف وهدر المال العام، واقتطاعه جزءً مهماً من الدخل والناتج وتسريبه لخارج المنظومة الاقتصادية، وبدلالة مؤشر الحوكمة لمنظمة الشفافية الدولية أصبح العراق من بين الدول العشرة الأولى الأكثر فساداً في العالم عام 2015.

٢. **التحديات الاقتصادية:** استمرار تردي مناخ الاستثمار متأثراً بحزمة العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتشريعية والقانونية والتنظيمية، التي كان لنمطيتها دور في التأثير على مستوى الاستثمارات الأجنبية والقدرة على جذبها، بدلالة بعض المؤشرات الدولية كمؤشر سهولة الاعمال الذي ظهر فيه ترتيب العراق 165 من مجموع 190 دولة لعام 2016، في حين أظهر المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بأن العراق كان من دول الأداء الضعيف، والذي بلغ 3.27 درجة من أصل 100 درجة في عام 2016، وايضاً أن الافتقار إلى سياسة تجارية تراعي وجوب توافر الشروط الاقتصادية المطلوبة للحفاظ على التنافسية الدولية، وتنامي الاختلال في بنية الناتج المحلي، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي، أدت إلى اختلال واضح في الميزان التجاري بدلالة ارتفاع نسبة الصادرات النفطية إلى 99% من اجمالي الصادرات العراقية، مع تنوع مدهش في هيكل الاستيرادات وانفتاح اقتصادي كبير، حيث بلغت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي 61.2% في عام 2018، وكذلك الاستمرار في عجز الموازنة العامة الذي بلغ 21.6% عام 2017 نتيجة تقلبات اسعار النفط والاختلالات الداخلية المتمثلة بعدم نوع الإيرادات غير النفطية، وارتفاع نسبة النفقات التشغيلية التقديرية البالغة 75.217 ترليون دينار، بنسبة 74.7% من اجمالي الموازنة التقديرية عام 2017، كما أن تخلف النظام المصرفي بقدم تقنياته المستخدمة حالياً ونمطية أساليب الإدارة وضعف الكادر الإداري في التطور التكنولوجي وغياب البيئة الملائمة للتعامل مع المستفيدين وضعف تسويق المنتجات المصرفية غير التقليدية، أدى ذلك إلى جعل الانظمة المصرفية غبر قادرة على مواكبة التطور الحديث كارتفاع قيمة الديون المشكوك بها إلى 3351.7 مليار دينار عام 2018 التي شكلت عبئاً على الاستقرار المالي، حيث بلغت التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية بنسبة 69.6%، وايضاً تردي بيئة العمل والاستثمار والاستمرار في تبني أو تجاهل سياسة الإغراق السلعي وتحييد المشاركة في رسم وتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية، قد أدى الى استمرار محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) 25.6% في عام 2017.

٣. **التحديات الاجتماعية:** أدى ضعف السياسات الاجتماعية وتفككها إلى مضاعفة الكلف الاجتماعية والأزمات وتفاقمها مما يهدد جودة نوعية الحياة ورفاه المجتمع، إذ يظهر دليل التنمية البشرية العالمي ترتيب العراق 121 من بلدان العالم 188 دولة في عام 2016، كما أسهمت الازمات الكبيرة التي تعرض لها المجتمع وضعف السياسات الحمائية في زيادة مساحة الفئات الهشة من السكان (الايتام، الارامل، المعاقين، المسنين....)، أذ زادت نسبة الهشاشة عن 50% عام 2016، كما انتجت ظروف النزوح هشاشة مركبة (فئات هشة + نزوح وتهجير) رافقت ارتفاع مستويات الإرهاب والعنف بنسبة 9.24 في عام 2018، وما نجم عنها من ظروف التهجير القسري، وايضاً استمرار العجز عن استيعاب الشباب وتوفير فرص العمل، مما يهدد ركائز الاستقرار والامن

الاجتماعي، ويدفع البعض منهم الى الهجرة خارج الحدود، اذ بلغ معدل البطالة 13.8% لعام 2017، وأن خضوع مناطق واسعة من العراق لسيطرة داعش الإرهابي ولمدة تقارب ثلاث سنوات، وتوسع حاضنات التطرف والإرهاب والعنف الناجمة عن ظروف الاحتلال وعمليات التنشئة الاجتماعية والبرامج الدراسية التي خضع لها أطفال وشباب تلك المناطق، سيترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة تقوض وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي، كذلك لم تشهد مؤشرات التعليم بمراحله كافة تقدماً نوعياً وانتشاراً جغرافياً، وتغطية لبناه التحتية، مع استمرار ارتفاع مستويات الامية والتسرب وفجوة النوع، مما يهدد منظومة البناء التربوي ويعيق مواكبتها للمتغيرات الدولية المستجدة في ميادين المعرفة، واستمرار تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف انتشارها، وعجزها عن تلبية الاحتياجات الحقيقة للسكان، مع ارتفاع هجرة الكفاءات الطبية إلى الخارج.

٤. **تحديات الزراعة:** عدم فاعلية الإدارة البيئية في احتواء الأسباب والاثار الناجمة عن التلوث والحروب والنزاعات، وقصور واضح في التشريعات البيئية، أدت بمجملها الى ضعف في ردود الأفعال الوطنية على مستوى السياسات والاهداف وخيارات التدخل تجاه تلك المشاكل، فضلاً عن انتقائية بعض الخيارات في التغطية الإدارية والتشريعية والتنفيذية، مما قلص من فرص تحقيق التقدم المرغوب، كما أن العراق يقع ضمن دائرة العلاقة السلبية بين البيئة والنزاعات، وهي علاقة مزدوجة أدت الى تلوث بيئي وأضرار جسيمة، ولدت تداعيات على الاقتصاد والمجتمع والفرد والتي تعرف بالنتائج الملازمة بدلالة المعايير الدولية. وجاء ترتيب العراق وفقاً لمعيار كفاءة الأداء البيئي 116 من مجموع 180 دولة لعام 2016، الذي أدى تفاقم ظاهرة تصحر الأراضي وتملحها في ظل ظروف مناخية حارة وجافة فضلاً عن الجوانب الهيدرولوجية والطوبوغرافية للتربة، إلى جانب فعاليات الانسان "زراعة وإجراءات الري"، والتي أدت الى تفاقم المشكلة واتساع مساحة تداعياتها وإلى ظهور أنواع أخرى من التصحر، وفقدان الغطاء النباتي، واعاقة تطور الزراعة، لا سيما في وسط وجنوب العراق، اذ تشكل مساحة الأراضي الصحراوية 50% من مساحة العراق، مما يشكل خطراً محتماً لأمنه الغذاء، كما أن مناخ العراق مهدد بالاحتباس الحراري ومخاطر ارتفاع درجات الحرارة بحلول عام 2050، مما يؤدي إلى نقص في الامطار وانتشار لظاهرة الجفاف والقحط، وموارد المياه والزراعة والصحة والتنوع الاحيائي، وكذلك عدم اعتماد العراق على الطاقات المتجددة لتحل محل عمر الاحتياطي النفطي، والتقليل من معدلات التلوث البيئي واثرها على الصحة والغذاء.

٥. **تحديات الامن والاستقرار:** نتيجة للظروف التي مر بها العراق بعد الاحتلال لعام 2003، وما عانت من تدمير للبنى التحتية، وتلاها العمليات الارهابية (تنظيم القاعدة) بعد عام 2006 ادت إلى الفساد والاجرام بشتى انواعه وهجرة الكفاءات وضياع الاستثمار وتفشي الفقر، وما أن اراد أن يتعافى اقتصاد العراق تتالت بعدها داعش الارهابي الذي استمر اكثر من ثلاث سنوات، سبب في استنزاف جميع موارد الدولة البشرية والمالية، الامر الذي يحول إلى عدم تطور التنمية الاقتصادية وزيادة البطالة ودمار المنشآت بمختلف انواعها، وكذلك دور السكن الذي يعد من اكثر القطاعات التي تعرضت إلى الأضرار والتدمير والخراب، والجدول ادناه يوضح القطاعات المتضررة ومجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة.

يضاف إلى التحديات السابقة فإن توفير الخدمات الصحية والتعليم والصرف الصحي والخدمات البلدية يشكل العامل الأهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل الحكومة في توفير

الطاقة الكهربائية في الإنتاج والتوزيع لعقود خلق المزيد من الضغط على الاقتصاد والمجتمع، يقابله مزيد من النفقات التي يتحملها الفرد والأسرة لتوفير الحد الأدنى من خدمة الكهرباء عن طريق المولدات الخاصة التي شابها الفساد وسوء التنظيم وشجع المستثمرين المحليين للعزوف عن استثماراتهم وبعث للمستثمرين الأجانب بإشارة مفادها عدم إمكانية الاستثمار في هذا البلد، كذلك التدني الكبير في مؤشرات نوعية الحياة في العراق وهذا ما أشرته العديد من التقارير ومنها تدني مقومات صحة الفرد وتوفر الخدمات الأساسية وحالات سوء التغذية وحماية البيئة وتفاقم ظاهرة التلوث بكل أشكاله وتصحر الأراضي الزراعية وزيادة كبيرة في ملوحة المياه العذبة وشحتها، تعد مؤشرات إنذار لتبني أهداف وسياسات واضحة في الأجلين القصير والطويل، وزيادة العنف والتوترات وعدم الاستقرار بين المجتمع والذي قوض قدرة الدولة والحكومة على توفير الأمن، وتنامي هاجس الخوف في المجتمع وعدم الثقة، قاد لمزيد من العنف وزادت الضغوط على المؤسسة الأمنية وانشأ حالة من عدم الثقة بين المؤسسة والمجتمع، وبدت هناك حلقة يدور فيها المجتمع طيلة السنوات العشر الماضية فتبديد الموارد المالية والبشرية يطرح تحديا كبيرا على الحكومة في كيفية التعامل وفق معايير الأمن والاقتصاد في آن معا مما يستلزم التأكيد على سياسة بناء الثقة وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية (تقرير البنك المركزي، ٢٠١٧).

الجدول (١): القيم التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة 2014 ومجموع التكلفة الكلية حسب القطاع ونوع الضرر

| القطاع | القيمة التقديرية للأصول التي تعرضت للضرر بأسعار سنة 2014(مليون دينار) | مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة (مليون دينار) | عدد الوحدات المتضررة | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | ضرر كلي (40%فأكثر) | ضرر جزئي (اقل من 40%) | عدد الوحدات المتضررة |
| الصناعة التحويلية | 6427326 | 5,477,488 | 96 | 82 | 178 |
| الاتصالات | 419,907 | 394,699 | 133 | 44 | 177 |
| التربية والتعليم | 1,868,996 | 1,097,832 | 1301 | 378 | 1679 |
| النفط والغاز | 11,422,118 | 6,145,315 | 58 | 13 | 71 |
| الابنية الحكومية | 3,711,154 | 2,912,131 | 1585 | 585 | 2167 |
| الماء والصرف الصحي | 4,667,018 | 3,537,935 | 351 | 220 | 571 |
| الكهرباء | 16,101,292 | 9,585,993 | 217 | 99 | 316 |
| الصحة | 3,361,139 | 2,226,183 | 212 | 214 | 426 |
| الموارد المائية | 633,971 | 503,134 | 322 | 51 | 373 |
| النقل | 4,672,345 | 2,770,037 | 1840 | 201 | 2041 |
| الثقافة | 188,888 | 160,696 | 19 | 13 | 32 |
| الزراعة | 609,047 | 535,820 | 218 | 61 | 279 |
| التجارة | 848,544 | 697,672 | 122 | 20 | 142 |
| البيئة | 1,425 | 965 | 1 | 1 | 2 |
| الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة | - | 20,514,435 | - | - | - |
| المباني السكنية | - | 18,745,930 | - | - | - |
| **المجموع** | **54,933,170** | **36,045,899** | **6475** | **1892** | **8457** |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الإحصاء الصناعي، المجموعات الإحصائية.

يوضح الجدول (١) عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة (8457) وحدة اقتصادية بمختلف انواعها، حصلت النسبة الاكبر لقطاع الابنية الحكومية بمقدار (2167) وحدة اقتصادية، يليه قطاع النقل بمقدار (2041) وحدة، وأن مجموع التكلفة الكلية للوحدات الاقتصادية المتضررة قد بلغت (73.306) تريليون دينار لمختلف القطاعات، حيث أن قطاع الكهرباء هو الاكثر تكلفةً بمقدار (9.586) تريليون دينار، يليه قطاع النفط بتكلفة (6.145) تريليون دينار، ثم قطاع الصناعات التحويلية بتكلفة (5.477) تريليون دينار. إن هذه القطاعات تعد شريان العملية التنموية لما لها من دور في إنعاش الاقتصاد، ونتيجة لهذه الحروب وتكاليفها وعدم استقرار الامن والتعويضات واعادة اعمار وبناء هذه القطاعات والمباني السكنية أدى إلى تراجع واندثار النمو الاقتصادي في العراق.

## المحور الثاني: مفهوم الاقتصاد الريعي

هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل (الريع)، وغالباً ما يكون هذا المصدر طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الامطار والنفط والغاز والمعادن، بحيث تمتلك الحكومة هذا المصدر وتحتكر مشروعية توزعيه وبيعه (روس، ٢٠٠٧: ١٥١)، وبالتالي يؤثر الاقتصاد الريعي على بنيان الدولة التي تعتمد عليه كمصدر رئيس في دخلها القومي، فهو لا يدوم طويلاً، كما انه يعد مصدر تخلف وبطء للتنمية الاقتصادية التي تعتمد عليه، ويقسم الاقتصاد الريعي إلى (الجنابي، ٢٠١٣: ٧-٨):

أ. **الريع الداخلي (الريع الطبيعي):** مثل هذا النوع يعتمد على قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية تشارك العناصر الريعية، كالثروات المعدنية والغابات والسياحة والنفط، وكذلك الريع الاستراتيجي نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها او تحكمها في طرق التجارة.

ب. **الريع الخارجي:** ويتمثل بالريع التحويلي ويقصد به ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين، وغيرها من اشكال الدعم الاخرى.

والعراق اقتصاده احادي الجانب يعتمد اعتماداً كلياً على النفط بنسبة (90%) في مساهمته للناتج المحلي، وهي عوائد خارجية ريعية وليست إنتاجية، فترتب على الارتفاع في اسعار النفط بعد عام 2003 إلى عام 2014 ارتفاعاً في العائدات النفطية مشاكل في تنويع وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب سوء التخطيط والإدارة الرشيدة، فقامت الحكومة بتخفيض الضرائب، وبعض الاحيان لم تعر أهمية على فرض الضرائب، كما أن زيادة العائدات النفطية عمل إلى زيادة الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) بدون رقابة او سيطرة، كذلك تعميق حالة الاختلال الهيكلي للاقتصاد الذي ولد دورة سريعة في الاسواق المحلية جعل من القطاعات الإنتاجية غير قادرة على مجاراة الطلب على المنتجات حتى تتكيف مع زيادة الانفاق الناتج من العائدات النفطية، مما ولد فجوة بين الطلب والعرض، وعلى الرغم من اقامة المشاريع الاستثمارية، إلا أنها لا تتمتع بكفاءة اقتصادية مقارنة بالمبالغ الضخمة التي انفقت عليها، ويمكن ملاحظة تدهور الاقتصاد العراقي واعتماده على الاقتصاد الريعي بشكل واضح بعد ازمة انخفاض اسعار النفط في عام 2014، ومن ابرزها عجز الموازنة، ولجوء الدولة إلى سياسة التقشف، وزيادة معدلات البطالة، وللاقتصاد الريعي خصائص منها (Beblawi & Giacomo, 1990: 87):

- ❖ يعتمد الاقتصاد على الإيجار للخارج بشكل كبير، وبالتالي ما من حاجة لقطاع إنتاجي محلي قوي.
- ❖ نسبة صغيرة من السكان مشاركة في توليد الريع.
- ❖ الحكومة هي المستفيد الأول من الإيجار الخارجي.

وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة اذا كان الاقتصاد البلد متنوع اقتصادياً أم احادي الجانب (اقتصاد ريعي)، ومن هذه المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعمل الاقتصاد الكلي بعدد كبير من المتغيرات ويسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم وغيرها من الأهداف، ويتم هذا من خلال سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية، وكان التركيز على الناتج المحلي الإجمالي بوصفه المؤشر الأهم، الذي يستدل منه مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في النتاج المحلي الاجمالي من خلال المعادلة التالية (Argy, 1970: 74):

$$r_i = \sqrt{\left(\frac{p_i}{p_t}\right)^2} \times 100$$

حيث يمثل $r_i$= نسبة مساهمة القطاع، و$p_i$=تمثل الناتج في القطاع، و $p_t$= الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (٢): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ونموه السنوي

| السنة | نسبة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي | نسبة قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي | نسبة قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي | نسبة قطاع التعدين والاستخراج إلى الناتج المحلي | نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | %8.32 | %1.02 | %21.88 | %68.78 | %2.3 |
| 2004 | %7.43 | %1.76 | %32.85 | %57.96 | %4.8 |
| 2005 | %6.61 | %1.32 | %34.24 | %57.83 | %2.8 |
| 2006 | %5.82 | %1.54 | %37.17 | %55.47 | %6.2 |
| 2007 | %4.92 | %1.63 | %40.27 | %53.18 | %1.5 |
| 2008 | %3.84 | %1.68 | %38.75 | %55.73 | %9.8 |
| 2009 | %5.22 | %2.61 | %48.88 | %43.29 | %7.7 |
| 2010 | %5.01 | %2.22 | %48.75 | %44.02 | %5.9 |
| 2011 | %4.43 | %2.14 | %41.57 | %51.86 | %8.6 |
| 2012 | %4.13 | %1.78 | %29.87 | %64.22 | %2.7 |
| 2013 | %4.02 | %1.35 | %28.26 | %66.37 | %0.1 |
| 2014 | %4.9 | %1.91 | %41.49 | %51.7 | %-1.8 |
| 2015 | %4.71 | %2.11 | %33.28 | %59.9 | %-24.1 |
| 2016 | %3.2 | %1.99 | %31.1 | %56.3 | %-5.3 |
| 2017 | %4.1 | %2.1 | %33.61 | %57.2 | %8.4 |
| 2018 | %4.7 | %2.4 | %35.21 | %58.6 | %4 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على منشورات وزارة التخطيط، دائرة الإحصاء المركزي، لسنوات متفرقة.

يعد القطاع الزراعي محور الاساس والمحرك الرئيس للاقتصاد، من خلال دوره في توفير السلع الغذائية للسكان، وتوفير المواد الأولية للكثير من الصناعات التحويلية، ونتيجة للازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي من حروب وتضرر البنية التحتية ومشاريع الري والبزل، وتزايد ظاهرة التصحر، واغراق السوق بالمحاصيل المستوردة وعدم مقدرة المنتوج المحلي من منافسة السلع المستوردة، فيتضح من الجدول (٢) تفاوت وانخفاض نسب مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، كما يعد قطاع الصناعة التحويلية من ابرز القطاعات واكثرها أهمية لما له من دور اساسي في

عملية التنمية ورفع مستوى الإنتاج والإنتاجية وتشغيل اليد العاملة وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، أذ يوضح الجدول (٢) التدني المستمر لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، كذلك توقف العديد من المنشآت الصناعية بسبب الحروب، واغلاق العديد من المصانع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها، والاستيرادات لمختلف انواع البضائع وبكافة مستوياتها نتيجة قرار سلطة الائتلاف المؤقت بعد عام 2003 بتجميد العمل بقانون التعرفة الجمركية وتطبيق ضريبة اعمار العراق بدلاً منه بنسبة (5%) على كل المستوردات، وعدم وجود خطة استراتيجية وإدارة رشيدة لتنمية القطاع الصناعي، كذلك ارتباط الاستثمارات الصناعية بحصيلة العوائد النفطية في تدهور معظم المنشآت (العزاوي، ٢٠١٦: ٨٦)، اما قطاع الخدمات فشهد تراجع كبيراً لا سيما بعد عام 2003 وما خلفته الحرب من دمار للبنية التحتية وتعاقب الحكومات المنتخبة لإدارة الاقتصاد التي تساعده في النهوض وتقدم الاقتصاد العراقي، ويبين الجدول (٢) مساهمته في النتاج المحلي الاجمالي، ومع الرغم من هذا الانخفاض إلا أنه يعد في المرتبة الثانية لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، في حين كان في المرتبة الأولى قطاع التعدين والاستخراج الذي بقى المصدر الاساس للنمو الاقتصادي والممول الرئيس للموازنة العامة، كما يوضحه الجدول (٢) ارتفاع نسب مساهمته في الناتج المحلي.

## المحور الثالث: متطلبات تطوير الاقتصاد العراقي والخروج من الاقتصاد الريعي

١. **متطلبات تطوير قطاع التعدين والاستخراج:** يساهم القطاع النفطي اكثر من 41% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و95% من الايرادات الحكومية للمدة (2003-2018)، وان تطوير هذا القطاع يتسم بارتفاع تكاليف إعادة إعمار القطاع النفطي وتطويره، فضلاً عن أن ثلثي الحقول النفطية العراقية هي حقول نفطية غير مطورة، وبسبب الحاجة الى مبالغ هائلة لتطويرها، يعجز العراق عن توفيرها بسبب الأوضاع التي يمر بها البلد وعلى كافة الأصعدة، مما ساهم في استمرار تعميق الأزمة المالية للدولة وبروز وسيطرة تأثير "عامل الخوف" بين وعلى صانعي القرار العراقي، وقد أدى ذلك بالاقتران مع وجود ثغرات واضحة في القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية إلى قيام العراق بتقديم تنازلات مهمة جداً إلى شركات النفط العالمية دون ان يحصل في المقابل على فوائد ملموسة، فضلاً عن الحقول المكتشفة غير المطورة مقابل مبلغ لا يتجاوز (1.5-2) دولار للبرميل الواحد، وبسبب عدم تبني سياسة نفطية واضحة ومتناسقة ولكون خطط التنمية الوطنية ذات طبيعة إسترشادية ولانعدام الإدارة السليمة للعوائد فقد اصبح الاقتصاد العراقي اكثر هشاشة في مواجهة تحديات تقلبات اسعار النفط. وبناءً على ذلك قامت الدولة بوضع لاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة واعادة النظر بإنتاج الذروة وتعاون العراق مع البنك الدولي في اعداد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (INES (2013-2030- مع وكالة الطاقة الدولية IEA في اعداد تقرير خاص عن آفاق الطاقة في العراق، وكان من أهم نتائج هذين النشاطين هو اقتناع السلطات العراقية بضرورة اعادة النظر بجدية في خفض أهداف الإنتاج المتعاقد عليها سابقاً، واتخاذ ما يترتب على ذلك من خلال تعديل العقود، حيث حققت هذه الاستراتيجية زيادة في إنتاج النفط الخام من 2.338 مليون برميل يومياً عام 2009 إلى 4.7 مليون برميل يوميا في عام 2018، وكذلك تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بين الشركة الوطنية وهذه الشركات الاجنبية العاملة في العراق هل هي عقود خدمة او تقاسم او مشاركة، ثم اختيار العقود التي تضمن للعراق تحقيق السيطرة النوعية المباشرة على

الثروة الوطنية وزيادة نسبة العمالة العراقية في الحقول النفطية، وتعظيم الايراد المناسب للاستثمار، كما يجب على الحكومة اصدار قانون خاص بالنفط والغاز لتحديد سياسة واضحة لاستغلال هذه الثروة، ووضع تدابير اساسية في الحد من ظاهرة حرق الغاز التي بدأت تتزايد، حيث ارتفعت من 6640 مليون متر مكعب في عام 2005 إلى 16639 مليون متر مكعب في عام 2017، وكما موضح في الجدول (٣).

الجدول (٣): كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق في العراق

(مليون متر مكعب قياسي)

| السنة | احتياط الغاز الطبيعي | المنتج | المستهلك | المحروق | نسبة الاستثمار% |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 3.170 | 9781 | 5542 | 4239 | 57 |
| 2004 | 3.170 | 14171 | 7213 | 6958 | 51 |
| 2005 | 3.170 | 13723 | 7083 | 6640 | 52 |
| 2006 | 3.170 | 14152 | 6979 | 7173 | 49 |
| 2007 | 3.170 | 14370 | 7372 | 6998 | 51 |
| 2008 | 3.170 | 15516 | 9275 | 6241 | 60 |
| 2009 | 3.170 | 17520 | 10140 | 7380 | 58 |
| 2010 | 3.158 | 16887 | 9313 | 7574 | 55 |
| 2011 | 3.158 | 18692 | 8991 | 9701 | 48 |
| 2012 | 3.158 | 20496 | 8520 | 11976 | 42 |
| 2013 | 3.158 | 21386 | 8954 | 12432 | 42 |
| 2014 | 3.158 | 22364 | 8981 | 13383 | 40 |
| 2015 | 3.158 | 24513 | 8851 | 15662 | 36 |
| 2016 | 3.158 | 29326 | 11612 | 17714 | 40 |
| 2017 | 3.158 | 29870 | 13231 | 16639 | 44 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة النفط، منشورات متفرقة.

إذ يتضح من الجدول (٣) أنه لم يشهد تطور ملموس للمدة (2003-2017)، لذلك يجب العمل على اكتشاف وتطوير احتياطات وغازية جديدة، على رغم من امتلاك العراق احتياطات غازية غير مؤكدة تقدر بحوالي (275-300) ترليون قدم مكعب وهو أضعاف الاحتياطي المؤكد البالغ في عام 2017 بمقدار 3.158 مليار متر مكعب، والتركيز على ضرورة الحد من التلوث البيئي الذي يمثل اكبر مشكلة تواجه الحياة، وكذلك انشاء صندوق الاستقرار لإيداع جزء من العوائد النفطية يتم إدارة امواله من قبل هيئة مستقلة غير خاضعة لتأثيرات السلطة التنفيذية، تستخدم امواله عند حصول انخفاض في اسعار النفط الخام، واعادة اعمار البنية التحتية للمصافي العراقية والعمل على تحسين المشتقات النفطية، لزيادة القيمة المضافة في الثروة النفطية وتقليل الهدر في العوائد المالية، ويوضح الجدول الآتي تكلفة إنتاج البرميل النفطي للشركات النفطية الأجنبية.

الجدول (٤): تكلفة إنتاج البرميل للشركات النفطية الأجنبية

| الحقل | السنة | التكاليف البترولية (مليون دولار) | الإنتاج السنوي (مليون دولار) | تكلفة إنتاج البرميل (دولار) |
|---|---|---|---|---|
| حقل الرميلة | 2011 | 2151.399 | 51.205 | 42 |
| | 2012 | 2010.209 | 145.338 | 14 |
| | 2013 | 2508.25 | 127.698 | 20 |
| حقل الزبير | 2011 | 601.799 | 32.981 | 18 |
| | 2012 | 632.074 | 33.677 | 19 |
| | 2013 | 1714.568 | 45.352 | 20 |
| حقل غرب القرنة/1 | 2011 | 895.159 | 24.677 | 36 |
| | 2012 | 959.159 | 85.353 | 11 |
| | 2013 | 1019.837 | 82.606 | 12 |

المصدر: عبدالرضا، نبيل جعفر، (٢٠١٥)، التأثيرات السلبية للنفط والغاز في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، ص ١٢٧.

وايضاً التركيز على الهدر المالي ومنع الفساد الإداري ومحاربة المحسوبية الذي امتدت جذوره في القطاع النفطي، حيث اعنت وزارة النفط العراقية عن خسائر ناجمة عن سوء الإدارة والهدر والاهمال في العمليات النفطية قدرت 14.5 مليار دولار للمدة (2011-2014)، التي كان بالإمكان الاستفادة من هذه الاموال في تطوير وانشاء البنية التحتية للمصافي ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة، وتحسين المشتقات النفطية لزيادة القيمة المضافة في الثروة النفطية.

٢. **متطلبات تطوير القطاع الزراعي:** أن تدني كفاءة الإنتاج فضلاً عن التفاوت بين الانفاق وبين التخصيصات ينعكس سلباً في عدم تحقيق أهداف الخطة الوطنية التنموية وتفاقم الفجوة بين الأهداف المخططة وبين ما يتم تحقيقه على ارض الواقع، وكما لوحظ في جدول رقم (٢)، نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي كانت متدنية جداً، كما أن الاستثمارات في القطاع الزراعي بنسبة 2.4% من الاستثمارات الاجمالية للمخطط لها في البرنامج الاستثماري للخطة التنموية الوطنية (2010-2014) والتي كان مخصص لها مبلغ (11115000) مليار دينار، أي ما يعادل 9.5% خلال مدة الخطة التنموية (الجبوري، ٢٠١٥: ١٢٧٦).

حيث اهملت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وبلغت في عام 2015 المساحة المزروعة (17124) الف دونم، وعانت من ارتفاع نسبة الاملاح وشحة المياه وزيادة زحف السكان نحو الأراضي الزراعية، حيث يلاحظ من الجدول (5) انخفاض مخزون الماء لنهري دجلة والفرات من 74.2 مليار م$^3$ في عام 2007 إلى 48.2 مليار م$^3$ في عام 2015، كذلك غياب التخطيط الاستراتيجي وارتفاع التكاليف وانخفاض الارباح الزراعية، وقلة التخصيصات الحكومية للقطاع الزراعي، وفي عام 2015 بلغ دعم الحكومة للمزارعين 590 مليار دينار، واغراق السوق بالمنتجات المستوردة الرخيصة وبالتالي انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي، ويوضح الجدول ادناه بعض مؤشرات القطاع الزراعي.

الجدول (٥): بعض مؤشرات القطاع الزراعي

| المؤشر | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساحة المزروعة (ألف دونم) | 14246 | 14237 | 10517 | 12043 | 13023 | 12746 | 14055 | 60355 | 64324 |
| القوى العاملة (ألف عامل) | 1343 | 1443 | 1452 | 1467 | 1461 | 1482 | 1470 | 1421 | 1489 |
| الصادرات بالأسعار الجارية (مليون دولار) | 9.85 | 9.85 | 14.6 | 14.6 | 14.6 | 14.6 | 14.2 | 12.7 | 13.9 |
| الواردات بالأسعار الجارية (مليون دولار) | 1997 | 739.3 | 1354 | 1534.31 | 1354.14 | 1354.31 | 1354.5 | 1333.2 | 1384.6 |
| قيمة الإنتاج النباتي (مليار دينار) | 1622 | 1918.9 | 2263.2 | 2653.1 | 3015 | 2921.4 | 3162.7 | 2976.6 | 3182.7 |
| قيمة الإنتاج الحيواني (مليار دينار) | 7843.7 | 8088.4 | 8861.9 | 10524.6 | 12863 | 13769.4 | 6970.8 | 6911.3 | 7131.4 |
| نصيب الفرد من قيمة الإنتاج (دونم) | 3.013187 | 3.097685 | 2.912025 | 2.592025 | 2.241361 | 216.7553 | 186.6009 | 179.9112 | 182.1512 |
| الخزين المائي لنهري دجلة والفرات (مليار م3) | 74.2 | 57.1 | 51.0 | 49.9 | 49.2 | 48.7 | 48.2 | 47.8 | 48.2 |
| دعم المزارعين (مليار دينار) | 249 | 349 | 412 | 510 | 750 | 840 | 896 | 570 | 590 |
| التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (مليون دينار) | 392636 | 1059680 | 846829 | 1264000 | 1683070 | 1798421 | 1778722 | - | - |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ١. وزارة التخطيط، دائرة الاحصاء المركزي، منشورات متفرقة، ٢. وزارة الزراعة، منشورات متفرقة.

بهذا يتطلب زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي لرفع طاقته الإنتاجية (النباتي والحيواني) الذي بلغ مقدار تخصيص الاستثمار للقطاع الزراعي في عام 2013 إلى 1778722 مليون دينار، وتوفير القروض الزراعية لإقامة المشاريع ذات الجدوى والمردود السريع التي تعد من بدائل النفط الخام، وتسهيل اجراءات الحصول عليها وزيادة مدة السداد، واستغلال مساحات الاراضي الزراعية لمحدودية الأراضي الزراعية المستغلة فعلاً والتي تتجاوز 27% من اجمالي الاراضي الزراعية الصالحة عن طريق الاستثمار المشترك والتعاقد بين الشركات العراقية والعربية والشركات العالمية من خلال استغلال النسبة الاكبر من مناطق الاهوار المجففة لزراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل "الحنطة والشعير والشلب" (عبدالصاحب، ٢٠١٠: ٨).

والعمل على تأمين المياه اللازمة للاستخدامات الزراعية، والاهتمام بتنظيم شبكات المجاري للمياه الثقيلة في المدن كافة، والاسراع بمعالجة تلك المياه واعادتها إلى المشاريع الإروائية، واتخاذ اجراءات لمنع رمي المخلفات في البحيرات والانهار، والتركيز في استخدام الري بالرش والتنقيط من اجل تقليل الاستهلاك المائي الزراعي، والذي تصل فيه الضائعات المائية بنحو (23172) مليون $م^3$ سنوياً، والاهتمام بإقامة السدود لتنظيم انسيابية المياه في الانهار والاستمرار في صيانة السدود المقامة (رسن وحسين، ٢٠١٧: ١٤٣)، والتوسع في الزراعة تحت البيوت الزجاجية والاغطية البلاستيكية بالنسبة لمجموعة الخضراوات، وكذلك تفعيل مراكز الارشاد الزراعي والعمل على طبع نشرات دورية وتوزيعها بين المزارعين، وتوفير مراكز

تدريب متخصصة بالزراعة والتربية الحيوانية ومراكز بيطرية للحيوانات في الارياف، وكذلك توفير الكهرباء للقرى والارياف وتشجيع بناء محطات كهربائية على الطاقة الشمسية، ودعم المزارعين من خلال بيع الاسمدة والبذور لهم بأسعار منخفضة، وشراء المحاصيل الزراعية من المزارعين دعماً للإنتاج الزراعي المنافس للسلع المستوردة وحماية المنتجات المحلية، وفروض شروط ومواصفات على المنافذ الحدودية، ورسوم جمركية على المادة المستوردة (حميد، ٢٠١٥: ١٧)، تطوير المشاريع التي تهدف إلى النهوض بواقع زراعة النخيل وإنتاج التمور، الذي شهد تراجعاً كبيراً خلال الاعوام السابقة نتيجة اهمال البساتين وما تبعته من مخلفات الحروب والزحف العمراني، وعدم اجراء عمليات مكافحة الآفات التي تصيب النخيل، الامر الذي يتطلب استخدام التقنيات التكنولوجية المتطورة التي تعمل على رفع إنتاج النخيل، وايضاً التركيز على مكافحة ظاهرة التصحر التي بحاجة إلى رسم سياسات كفيلة للحد من التصحر كزرع النباتات المثمرة التي تتحمل الظروف مثل هكذا ظروف مناخية واستغلال المياه الجوفية في التصحر (رسن، ٢٠١١: ٧٢).

٣. **متطلبات تطوير قطاع الصناعة:** على الرغم من أن القطاع الخاص يمثل 98.3% من اجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة 17991 منشأة مقابل 1.5% مملوكة من الدولة، و0.2% ذات ملكية مشتركة، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في إجمالي الإنتاج الصناعي، فإن شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي، أذ أنها مسؤولة عن إنتاج 90% من إجمالي الإنتاج الصناعي، وأن 56% من معامل الشركات العامة يمكن تصنيفها من ناحية المستوى التكنولوجي لعملياتها المؤدية إلى الإنتاج الموصوف حسب المعايير العالمية، بوصفها شركات تنتج منتجات عالية ومتوسطة المكون التكنولوجي مقابل 28% منخفضة المكون التكنولوجي، و16% معتمدة على المواد الخام، بالمقابل أن هذه المنشآت تتسم بقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية والمنظومات الحديثة للتشغيل والسيطرة.

لذلك يتطلب إعادة صياغة استراتيجية القطاع الصناعي وبشكل جذري في مختلف انشطته من خلال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاجل القصير والطويل، واعادة تأهيل وتشغيل المعامل والمؤسسات والخطوط الإنتاجية المتوقفة عن العمل، وتطوير القدرات البشرية وتدريبهم في عملية التصنيع والتحول باتجاه اقتصاد السوق، وانشاء محطات كهرباء بالقرب من المنشآت الكبيرة، لما لها من دور في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص والشركات العالمية، لنقل التكنولوجيا والخبرات والمعرفة الفنية والإدارية، واعادة هيكلة الشركات المملوكة من قبل القطاع العام بما يؤدي إلى زيادة عمليات الاستثمار الاجنبي والمحلي، وإعداد وتفعيل قوانين حماية المنتج والمستهلك بما تخدم الصالح العام، واعفاء المواد الأولية والآلات والمكائن من الرسوم الجمركية، وايضاً توفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية لغرض المنافسة مع السلع المستوردة، وتشجيع العاملين الاكفاء من خلال نظام الحوافز والاجور، والجدول الآتي يوضح عدد المنشآت وعدد العاملين.

الجدول (٦): عدد المنشآت والعاملين ومعدل التغير للمدة (2003-2018)

| السنة | عدد المشروعات الكبيرة | عدد العاملين في المشروعات الكبيرة | قيمة الإنتاج (مليار دينار) | عدد المشروعات المتوسطة | عدد العاملين في المشروعات المتوسطة | قيمة الإنتاج (مليار دينار) | عدد المشروعات الصغيرة | عدد العاملين في المشروعات الصغيرة | قيمة الإنتاج (مليون دينار) | مجموع عدد المشروعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 451 | 108 | 436.9 | 79 | 1407 | 11.8 | 17929 | 50207 | 413.7 | 18459 |
| 2004 | 489 | 142534 | 870.7 | 92 | 1668 | 23.6 | 17599 | 64338 | 815.9 | 18180 |
| 2005 | 452 | 142868 | 1143.9 | 76 | 1397 | 24.3 | 10088 | 36379 | 658.6 | 10616 |
| 2006 | 411 | 166245 | 1669.3 | 52 | 960 | 19.5 | 11620 | 46494 | 1103.7 | 12083 |
| 2007 | 423 | 172439 | 1816.3 | 57 | 1117 | 18.4 | 13406 | 53679 | 812.4 | 13886 |
| 2008 | 487 | 173321 | 2636.4 | 54 | 994 | - | 13905 | 50544 | - | 14446 |
| 2009 | 495 | 182139 | 3716182 | 51 | 871 | 18.5 | 10289 | 27780 | 815954 | 10835 |
| 2010 | 500 | 179228 | 4101419 | 56 | 923 | 29.1 | 11131 | 36898 | 1556336 | 11687 |
| 2011 | 511 | 189778 | 4280214 | 159 | 2431 | 123.1 | 47281 | 145385 | 3896267 | 47951 |
| 2012 | 521 | 197644 | 4677 | 218 | 3357 | 187.2 | 43669 | 146210 | 4567102 | 44408 |
| 2013 | 657 | 175922 | 6097 | 226 | 3525 | 240.8 | 27694 | 92059 | 3289710 | 28577 |
| 2014 | 616 | 134818 | 4271 | 120 | 1916 | 115.5 | 21809 | 84272 | 1924980 | 22545 |
| 2015 | 600 | 129224 | 5469 | 92 | 1491 | 83 | 22480 | 67157 | 1823968 | 23172 |
| 2016 | 566 | 109574 | 4969 | 179 | 2449 | 142.8 | 25966 | 81920 | 2079915 | 26711 |
| 2017 | 551 | 111374 | 5998 | 182 | 2521 | 110 | 27856 | 93644 | 2016330 | 28589 |
| 2018 | 600 | 114307 | 7191 | 198 | 2624 | 132 | 25747 | 83375 | 1939289 | 26545 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الإحصاء الصناعي، المجموعات الإحصائية.

نلاحظ من خلال الجدول (٦) إن هناك تذبذباً في بعض المتغيرات التي طرأت على حالة المشاريع بعد عام 2003، بسبب قلة الدعم الحكومي عبر مؤسساتها وانشغال الدولة بعد عام 2003 بالاهتمام بالوضع الأمني وصرف اغلب موارد الدولة بهذا الجانب، أما بعد زيادة صادرات العراق النفطية وإطلاق المبالغ التي كانت بحوزة الأمم المتحدة المبالغ المعلقة (النفط مقابل الغذاء والدواء) فقد زاد الدعم المالي لهذه المشاريع لذا يلحظ هذه الزيادة، بحيث بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على التوالي عام 2018 ما يقارب (25747) و (198) و (600) مشروعاً، كذلك زاد عدد المشتغلين إلى (83375) و (2624) و (114307) في المنشآت الصغيرة والمتوسط والكبيرة على التوالي عام 2018، وذلك بحكم العلاقة الطردية بين عدد المشاريع المستحدثة وعدد المشتغلين، كما يتضح إن المشاريع الصغيرة تشكل النسبة العظمى من مجموع المشاريع العاملة في الاقتصاد العراقي، والسبب يعود إلى إن هذه المشاريع لها خصوصية في ارتباطها بحاجات السكان المحليين المتعددة والمتنوعة وسرعة تلبية هذه الحاجات، فضلاً عن سهولة انتشارها في مختلف المناطق (ريف، مدن)، وقلة الأموال التي تحتاجها لغرض الإنتاج، وهي تتناسب مع مدخرات السكان المحليين، ومن جانب آخر فقد تعددت أنشطة المشاريع الصغيرة وتنوعت استناداً إلى ما تشكله هذه المشاريع من نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع الصناعية.

لذلك يجب بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية والعالمية لتشجيع الشراكات الاستراتيجية مع المستثمرين الاجانب والمحليين الاكفاء، وتحقيق قفزة نوعية في الأداء والحصول على التكنولوجيا كجزء من

عملية إعادة الهيكلة القائمة لشركات القطاع العام، وايضاً تحسين القدرات الإنتاجية ورفع مستويات الكفاءة وايجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة تسمح بوجود ونمو المنشآت الخاصة، والتخلص التدريجي من العوائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة، ونمو القطاع الخاص بصفة خاصة، لا سيما المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية، وكذلك تحسين وزيادة امكانيات الحصول على التمويل لمنشآت القطاع الخاص، والتركيز على اعادة انشاء وتطوير البنية التحتية والتوسع في اقامة المدن والمناطق الصناعية التي تتمتع ببنية تحتية على قدر مرتفع من الكفاءة والعاملين وحوافز التصنيع، وتشجيع انشاء شركات تكنولوجيا المعلومات لدعم كفاءة المنظومة الصناعية، وزيادة كفاءة القوة العاملة من خلال التدريب المكثف وبناء قدرات رأس المال البشري، والتنسيق بين كافة المؤسسات المعنية بالصناعة بما يسهم في زيادة تنافسيتها، ووضع نظام متكامل للرقابة والتقييم (وزارة الصناعة والمعادن، ٢٠١٣: ١٤).

٤. **متطلبات تطوير القطاع السياحي:** السياحة ولا سيما الدينية منها من القطاعات الاقتصادية المهمة التي لم تحظَ بالاهتمام الحكومي خصوصاً بعد عام 2003 رغم أن العراق يمتلك الكثير من الامكانيات والمؤهلات التي تجعل منه القِبلة السياحة الدينية الأولى في المنطقة ولكل الطوائف والمذاهب والاديان، لما يمتلكه البلد من ثروات سياحية متنوعة منها تراثية وأثرية التي قدرت بحوال (10000) موقع اثري في مختلف انحاء العراق، منها دينية وتقدر ب 60 موقعاً بين مرقد ومسجد ومكان مقدس، ومنها مقومات طبيعية تتمثل بالجبال والمناخ المعتدل والشلالات في المناطق الشمالية، والبساتين على نهري دجلة والفرات والاهوار في المناطق الوسطى والجنوبية والغربية التي تقدر مساحتها بحوالي 9669 كم$^2$ (علي وعبود، ٢٠١٣: ٦)، إلا أنها لم تسهم بشكل ملحوظ في رفد الدخل القومي العراقي، نتيجة تدني مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ويوضح الجدول الآتي عدد الفنادق والمشتغلين ومجموع الايرادات والمصروفات.

الجدول (٧): عدد الفنادق والمشتغلين والنزلاء ومجموع الايرادات والمصروفات للمدة (2004-2018)

| السنة | عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي | عدد المشتغلين | عدد النزلاء (بالألف) | مجموع الايرادات (مليون دينار) | معدل التغير السنوي% | مجموع المصروفات (مليون دينار) | معدل التغير السنوي% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 838 | 5659 | 1878 | 46655 | - | 13879 | - |
| 2005 | 715 | 4789 | 2003 | 34224 | -26.6 | 13049 | -6.0 |
| 2006 | 505 | 3349 | 1434 | 48740 | 42.4 | 10514 | -19.4 |
| 2007 | 492 | 4574 | 2490 | 63768 | 30.8 | 11744 | 11.7 |
| 2008 | - | - | - | - | - | - | - |
| 2009 | 662 | 6065 | 2270 | 119035 | 36.6 | 23446 | 41.3 |
| 2010 | 751 | 6071 | 3050 | 144854 | 21.7 | 30172 | 28.7 |
| 2011 | 929 | 7109 | 3874 | 176273 | 21.7 | 53471 | 77.2 |
| 2012 | 1084 | 7491 | 4474 | 211492 | 20.0 | 64943 | 21.5 |
| 2013 | 1267 | 8830 | 6321 | 261392 | 23.6 | 69390 | 6.8 |
| 2014 | - | - | - | - | - | - | - |
| 2015 | 1296 | 8182 | 4922 | 417199 | 26.3 | 99975 | 20.0 |
| 2016 | 1484 | 9132 | 7749 | 356557 | -14.5 | 122437 | 22.5 |
| 2017 | 1618 | 10167 | 6125 | 316484 | -11.2 | 113511 | -7.3 |
| 2018 | 1666 | 8920 | 6097 | 266593 | -15.8 | 56577 | -50.2 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي الإحصائي، مديرية الإحصاء السياحي، المجموعات الإحصائية، عدم توفر بيانات للأعوام (2008 و 2014).

يوضح الجدول (٧) إيرادات القطاع السياحي المتحقق بمقدار 1356833 مليون دينار، ومجموع مصاريف 392500 مليون دينار خلال المدة الدراسة (2004-2018)، مما يوضح أهمية ما تشكله السياحة من مساهمتها في الناتج المحلي، لذلك من الضروري توسيع دور الدولة في الصناعة الفندقية والبنية التحتية ضمن المعايير الدولية، لما تعطي من اهمية فائقة لها بما تدرّه من عوائد مالية تساهم في رفاه البلد من جهة، ومن جهة اخرى تساهم في تخفيف حدة الريعية عن الاقتصاد، بهذا يتطلب رصد الاموال الكافية من الموازنات الاستثمارية للبلد، للنهوض بالبنى التحتية التي يقوم بها هذا القطاع لا سيما وان اغلب تلك البنى متهالكة ومتداعية وغير كافية او صالحة للاستعمال، حيث يعتمد تطوير السياحة على تنمية دائمة للمنتجات السياحية الموجودة وابتكار منتجات سياحية جديدة ولفت انظار السواح عن طريق الدعاية الاعلامية المشجعة.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**أولاً. الاستنتاجات:**

١. ادى ارتفاع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في معظم مفاصل الدولة والاقتصاد منها الى فشل جهود التنمية مما يولد ضعف المعرفة الفنية بأسس الإدارة المالية وسوء التخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الملائمة لها.
٢. النفط لم يحسن استغلاله وتوظيفه او استثماره لتحقيق التنمية، وهناك دولاً احسنت استغلال ثروتها النفطية وحققت تقدماً كبيراً في طريق التنمية والتقدم الاقتصادي وعلى سبيل المثال(النرويج) وبالعكس الديمقراطية أكثر وسيلة أو اداء لتحقيق الشفافية والرقابة وعدم احتكار موارد البلد في فئة او حزب او فرد.
٣. تدني نسبة مساهمة القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة)، وكذلك القطاعات السياحية والخدمية في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مسألة طبيعية لفشل أو اخفاق السياسات الاقتصادية وعدم استثمار مواردها وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري.
٤. تدني قدرات وزارة النفط في تحويل الغاز الطبيعي إلى منتجات غازية تعزز من القيمة المضافة لهذه الصناعة ومن قوة الدفع للصناعات والقطاعات الاخرى، لأن التنمية هي إرادة وفعل مقصود ومتعمد ولا يمكن تحقيق ذلك في ظل عدم الاستقرار الامني والاقتصادي والفساد المتفشي في العراق.
٥. تردي الخدمات السياحية وعدم استغلالها بالشكل الامثل مما انعكس سلباُ على الواردات الناتج المحلي الاجمالي وميزانية الدولة لأنه لم يتم تحقيق التنمية في القطاع السياحي بسبب الفساد المالي والإداري لتحقيق المغانم على حساب الشعب.

**ثانياً. التوصيات:**

١. ضرورة مكافحة الفساد من خلال تغيير النظام السياسي القائم واستبداله بنظام سياسي يستند على أسس النزاهة والشفافية عبر انتهاج قواعد الحكم الرشيد، لأن الايام اثبتت ان عملية الاصلاح شبه مستحيلة وتستغرق وقتاً طويلاً لإصلاحه.
٢. ضرورة تطوير القطاع السياحي ضمن المعايير الدولية، وفرض الرسوم للمواقع الدينية والاثرية والترفيهية التي يتمتع بها العراق.
٣. ضرورة العمل على تطوير مؤسسات الدولة، وتحديث أساليب العمل من خلال القيام بعملية التحول من الاقتصاد الاحادي الجانب إلى المتعدد، ليكون له دور أكبر في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحسين مستويات المعيشة.

٤. من الضروري بناء منشآت صناعية وتزويدها بالمكائن لحل الأزمة الراهنة، وتشغيل أعداد كبيرة من العاملين، مع دعم المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج، ومحاولة إنتاج المواد الأولية محلياً.

**المصادر:**

**اولاً. المصادر العربية:**


١. ال طعمة، حيدر حسين، (٢٠١٩)، الاقتصاد وقيود المورد النفطي في العراق-ابعاد التأثير ومقاربات التغيير، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد الدراسات الاقتصادية، مجلد ١١، عدد (٤).

٢. ابراهيم، نور عبدالستار والوائلي، احمد عبد الله سلمان، (٢٠١٩)، الواقع الريعي للاقتصاد العراقي، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد ١٥، عدد (٢).

٣. الاخرس، إبراهيم، (٢٠٠٥)، التجربة الصينية الحديثة في النمو – هل يمكن الاقتداء بها، ط ١، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٤. الجبوري، حيدر عبدالحسين، (٢٠١٥)، تحليل موازنة ٢٠١٣ وبيان مدى اتساقها مع متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، مجلد ٣، عدد (٢٣).

٥. الجنابي، عدنان، (٢٠١٣)، الدولة الريعية والدكتاتورية، ط ١، دراسات عراقية، بغداد.

٦. حافظ، طالب حسين، (٢٠١٥)، دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية العراق انموذجا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد.

٧. داغر، البر، (٢٠٠٧)، الموسوعة العربِّية للمعرفة من اجل التنميِّة المُستدامة-البعد الاقتصادي، ط ١، المجلد الرابع، بيروت، لبنان.

٨. رسن، سالم عبدالحسن، (٢٠١١)، التنمية الزراعية المستدامة. خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١٣، عدد (٢).

٩. رسن، سالم عبدالحسن وحسين، مصعب عبدالعالي ثامر، (٢٠١٧)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٣٤.

١٠. روس، مايكل، (٢٠٠٧)، هل يعبق النفط الديمقراطية، النفط والاستبداد (الاقتصاد الريعي للدولة الريعية)، ط ١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت.

١١. الشربيني، فاطمة احمد، (١٩٩٨)، اقتصاديات الميكنة، المكتبة العلمية، الزقازيق، مصر.

١٢. شمس الدين، تحسين حمه سعيد، (٢٠١٦)، مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية، مجلد ٢، عدد (٤).

١٣. عبدالصاحب، احمد صدام، (٢٠١٠)، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق. رؤية مستقبلية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

١٤. العزاوي، كريم عبيس حسان، (٢٠١٦)، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١٨، عدد (٣).


**ثانياً. المصادر الأجنبية:**


1. Abdulsattar A. Musa, (2012), Development challenges for Iraqi economy, The Fourth Annual Research Symposium of the, "Baghdad-Erbil-Erlangen-Project"(BEEP), 19th German Middle East Studies Association Congress, Erlangen.

2. Argy, Victor, (1970), Structural inflation in developing countries, Oxford Economic Papers.
3. Beblawi, Hazem Al and Luciani, Giacomo, (1990), The Rentier State in the Arab World, in Luciani, G., The Arab State, London, Routledge
4. Daron Acemoglu, (2007), Introduction to modern economic growth, Massachusetts institute of technology.
5. Michael P. Todaro and Stephan C. Smith, (2012), Economic development, 11th edition.

**ثالثاً. الانترنيت:**

١. وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء المركزي: (http://cosit.gov.iq/ar/).
٢. وزارة النفط: (https://oil.gov.iq/).
٣. وزارة الزراعة: (http://www.zeraa.gov.iq/).
٤. صندوق النقد الدولي: (https://www.imf.org).
٥. البنك المركزي العراقي: (https://www.cbi.iq).
٦. وزارة الصناعة والمعادن: (http://www.industry.gov.iq/).